



إعلان شركة اتحاد الخليج للتأمين التعاوني عن توقيع اتفاقية اندماج ملزمة مع الشركة الأهلية للتأمين التعاوني ("الشركة الأهلية") وعن نيتها المؤكدة لتقديم عرض مبادلة أسهم للاستحواذ على كامل الأسهم المصدرة في الشركة الأهلية مقابل أسهم جديدة في اتحاد الخليج

المقدمة

إحفاً إلى إعلان شركة اتحاد الخليج على موقع تداول بتاريخ 1441/04/28هـ (الموافق 2019/12/25م) بشأن توقيع مذكرة تفاهم غير ملزمة مع الشركة الأهلية لتقييم جدوى صفقة الاندماج المحتملة بين الشركتين، تعلن شركة اتحاد الخليج عن توقيعها اتفاقية اندماج ملزمة مع الشركة الأهلية بتاريخ 1441/10/12هـ (الموافق 2020/06/04م) ("الاتفاقية" و/أو "اتفاقية الاندماج") سعياً للاستحواذ على كامل الأسهم المصدرة في الشركة الأهلية من خلال تقديم عرض مبادلة أسهم ودون تسديد مقابل نقدي لصالح مساهمي الشركة الأهلية، على أن تتم عملية المبادلة عبر زيادة رأسمال شركة اتحاد الخليج عن طريق إصدار أسهم عادية جديدة لمساهمي الشركة الأهلية ("الصفقة" و/أو "صفقة الاندماج")، وذلك وفقاً لنظام الشركات الصادر من وزارة التجارة والاستثمار ولوائح هيئة السوق المالية بالمملكة العربية السعودية ("هيئة السوق المالية")، بما في ذلك لائحة الاندماج والاستحواذ وقواعد طرح الأوراق المالية والالتزامات المستمرة، وقواعد الإدراج الصادرة من شركة السوق المالية السعودية ("تداول")، ولوائح مؤسسة النقد العربي السعودي ("مؤسسة النقد") ذات الصلة.

في حال تمت الموافقة على صفقة الاندماج من قبل كافة الجهات الحكومية ذات العلاقة ومن قبل الجمعية العامة غير العادية لكلا الشركتين، ستقوم شركة اتحاد الخليج بإصدار عدد 7,947,464 (سبعة ملايين وتسعمائة وسبعة وأربعين ألفاً وأربعمائة وأربعة وستين) سهماً عادي جديد بقيمة اسمية قدرها (10) ريال سعودي للسهم الواحد ("الأسهم الجديدة") مقابل الاستحواذ على كامل الأسهم المصدرة في الشركة الأهلية بقيمة اسمية إجمالية قدرها 79,474,640 (تسعة وسبعين مليوناً وأربعمائة وأربعة وسبعين ألفاً وستمئة وأربعين) ريال سعودي، أي أنه سيتم إصدار 0.646135284552846 سهماً في شركة اتحاد الخليج مقابل كل سهماً واحد (1) في الشركة الأهلية ("معامل المبادلة")، وسيتم إصدار الأسهم الجديدة من خلال زيادة رأسمال شركة اتحاد الخليج من 150,000,000 (مائة وخمسين مليون) ريال سعودي إلى 229,474,640 (مائتين وتسعة وعشرين مليوناً وأربعمائة وأربعة وسبعين ألفاً وستمئة وأربعين) ريال سعودي وزيادة عدد الأسهم من 15,000,000 (خمس عشرة مليون) سهماً إلى 22,947,464 (اثنان وعشرين مليوناً وتسعمائة وسبعة وأربعين ألفاً وأربعمائة وأربعة وستين) سهماً عادي ("زيادة رأس المال").

وعند إتمام صفقة الاندماج، ستبلغ نسبة ما سيملكه مساهمي الشركة الأهلية في رأس مال شركة اتحاد الخليج بعد الزيادة ما نسبته 34.63%، بينما سيمتلك مساهمي شركة اتحاد الخليج الحاليين ما نسبته 65.37% من رأس مال شركة اتحاد الخليج بعد الزيادة.

وحيث أنه قد تم استيفاء الشروط اللازمة لإعلان النية المؤكدة وفقاً لأحكام اتفاقية الاندماج، وبناء على الفقرة (هـ) من المادة (17) من لائحة الاندماج والاستحواذ، تعلن شركة اتحاد الخليج عن نيتها المؤكدة لتقديم عرض لمساهمي الشركة الأهلية والاستمرار بالصفقة، وتؤكد كما في تاريخ هذا الإعلان على ما يلي:

- أ. أنه لا يوجد أي شخص يتصرف بالاتفاق مع شركة اتحاد الخليج فيما يتعلق بالصفقة.
- ب. أن شركة اتحاد الخليج لا تملك أية أسهم في الشركة الأهلية، كما ولا تملك شركة اتحاد الخليج خيار شراء أي أسهم في الشركة الأهلية.
- ج. أن شركة اتحاد الخليج لم تحصل على أي التزام غير قابل للإلغاء من قبل أي طرف للتصويت بالموافقة على الصفقة في الجمعية العامة غير العادية ذات الصلة.
- د. أنه لا يوجد أي ترتيبات تعويض تشمل شركة اتحاد الخليج أو الشركة الأهلية أو أي شخص يتصرف بالاتفاق مع الشركة الأهلية فيما يتعلق بأسهم الشركة الأهلية.
- هـ. أن المستشار المالي لشركة اتحاد الخليج (شركة بيت التمويل السعودي الكويتي "بيت التمويل") غير ملزم بتقديم تأكيد يفيد بتوافر الموارد الكافية لدى شركة اتحاد الخليج لإتمام الصفقة، وذلك نظراً لأنه لن يتم سداد قيمة الصفقة أو أي جزء منها بشكل نقدي.



وعملاً بأحكام اتفاقية الاندماج الموقعة بين الشركتين، ستم الصفقة عن طريق دمج الشركة الأهلية في شركة اتحاد الخليج وسيتم نقل جميع أصول والتزامات الشركة الأهلية إلى شركة اتحاد الخليج التي ستستمر بالوجود وستصبح الشركة الدامجة. وتعد الإشارة إلى "الشركة الدامجة" في هذا الإعلان إلى شركة اتحاد الخليج بعد إكمال صفقة الاندماج. أما الشركة الأهلية، فسيتم إلغاء إدراج أسهمها بعد نفاذ صفقة الاندماج، وستنقضي وفقاً لأحكام الفقرة الفرعية (1) من الفقرة (أ) من المادة (49) من لائحة الاندماج والاستحواذ وسيتم شطب سجلها التجاري لدى وزارة التجارة وترخيصها الاستثماري لدى وزارة الاستثمار بعد الانتهاء من فترة اعتراض الدائنين وفقاً لأحكام المادة (193) من نظام الشركات.

يعتبر مجلس إدارة شركة اتحاد الخليج أن شروط وأحكام صفقة الاندماج عادلة ومعقولة وقد تلقت شركة اتحاد الخليج رأي من بيت التمويل (بصفته المستشار المالي لشركة اتحاد الخليج فيما يتعلق بصفقة الاندماج) يفيد بذلك، مع الإشارة إلى أن بيت التمويل قد قام عند تقديمه لهذا الرأي بالأخذ في الاعتبار التقديرات التجارية لمجلس إدارة شركة اتحاد الخليج في هذا الشأن.

ويعتقد مجلس إدارة شركة اتحاد الخليج، بعد بذل العناية اللازمة كما يروونه مناسباً في ظل الظروف، أن صفقة الاندماج تصب في مصلحة المساهمين في شركة اتحاد الخليج بحيث أنها تعد خطوة إيجابية للاستحواذ على حصة سوقية أكبر مما يعزز من وضع الشركة الدامجة التنافسي والإسهام في تعزيز موقعها في سوق التأمين في المملكة العربية السعودية وتحقيق استراتيجيتها في تخفيض التكاليف وزيادة الأرباح. بعد الاندماج، ستعمل الشركة الدامجة على الاستفادة من الخبرات لدى الشركتين لغرض التأكد من حصول المساهمين والعملاء على أكبر قدر من المنفعة نتيجة صفقة الاندماج، ويجدر الذكر أن كلا الشركتين ستستمر باستخدام اسمها وعلامتها التجارية إلى أن تصبح صفقة الاندماج نافذة، على أن يتم اعتماد اسم "شركة اتحاد الخليج الأهلية للتأمين التعاوني" للشركة الدامجة بعد نفاذ الصفقة.

وتجدر الإشارة أيضاً إلى أن صفقة الاندماج لا تنطوي على وجود أطراف ذي علاقة، كما أنه لن يكون هناك تغيير في أعمال الشركتين فيما يتعلق بالعملاء نتيجة لهذا الإعلان، وستستمر كل شركة بالعمل بشكل مستقل واعتيادي إلى حين نفاذ صفقة الاندماج. وقد تم الاتفاق بموجب اتفاقية الاندماج أن هيكلية مجلس الإدارة في الشركة الدامجة سوف يكون بنفس الهيكلية الحالية لمجلس إدارة شركة اتحاد الخليج. كما سيقوم بإدارة أعمال الشركة الدامجة اليومية ثلاثة (3) مدراء تنفيذيين بمنصب الرئيس التنفيذي الذي سيشغله الأستاذ/ منير هاشم البورنو، ونائب الرئيس التنفيذي الذي سيشغله الأستاذ/ مشعل بن إبراهيم الشايع، والمدير العام الذي سيشغله الأستاذ/ عبدالله بن سعيد الحارث، على أن يتم تعيينهم من قبل مجلس الإدارة بعد اتمام الصفقة. وستقوم شركة اتحاد الخليج بتقييم جميع الموظفين الرئيسيين في شركة اتحاد الخليج والشركة الأهلية لتقييم أفضل تنظيم لهم في إطار الهيكل التنظيمي الجديد للشركة الدامجة.

شروط الصفقة والموافقات النظامية

تتطلب صفقة الاندماج الحصول على موافقات نظامية من بعض الجهات الحكومية على الشكل التالي:

1. موافقة أو عدم ممانعة الهيئة العامة للمنافسة على إتمام صفقة الاندماج؛
2. موافقة أو عدم ممانعة مؤسسة النقد العربي السعودي على إتمام صفقة الاندماج؛
3. موافقة هيئة السوق المالية على طلب زيادة رأسمال شركة اتحاد الخليج عبر إصدار الأسهم الجديدة لمساهمي الشركة الأهلية لغرض تنفيذ صفقة الاندماج، بما فيها الموافقة على نشر مستند العرض وتعميم المساهمين، ذلك بما يتوافق مع أحكام لائحة الاندماج والاستحواذ وقواعد طرح الأوراق المالية والالتزامات المستمرة الصادرة من هيئة السوق المالية؛ و
4. موافقة شركة السوق المالية السعودية (تداول) على طلب إدراج الأسهم الجديدة لشركة اتحاد الخليج وفقاً لقواعد الإدراج.

إضافة لذلك، إن شروط إتمام صفقة الاندماج تتمثل في الحصول على موافقة الجمعية العامة غير العادية لكل من شركة اتحاد الخليج والشركة الأهلية وذلك على النحو التالي:

1. موافقة الأغلبية المطلوبة من مساهمي شركة اتحاد الخليج على صفقة الاندماج والقرارات الأخرى ذات الصلة، والتي سيتم ذكرها في جدول أعمال الدعوة لاجتماع الجمعية العامة غير العادية لشركة اتحاد الخليج.



2. موافقة الأغلبية المطلوبة من مساهمي الشركة الأهلية على صفقة الاندماج والقرارات الأخرى ذات الصلة، والتي سيتم ذكرها في جدول أعمال الدعوة لاجتماع الجمعية العامة غير العادية للشركة الأهلية.

سيتم تحديد تاريخ انعقاد الجمعية العامة غير العادية لكلا الشركتين بعد الانتهاء من إجراءات إعداد ونشر مستند العرض وتعميم المساهمين والحصول على الموافقات المطلوبة من قبل هيئة السوق المالية والجهات الحكومية الأخرى المختصة، وستتضمن هذه المستندات كافة المعلومات المتعلقة بصفقة الاندماج وعملية إصدار الأسهم الجديدة لمساهمي الشركة الأهلية والمخاطر المتعلقة بذلك.

بعد نشر قرارات الجمعية العامة غير العادية للشركتين بالموافقة على صفقة الاندماج، فإنه يجب مضي فترة ثلاثين (30) يوم ("فترة اعتراض الدائنين") بحيث يسمح خلالها لأي من دائني الشركة الأهلية تقديم أي اعتراض قد يكون لديهم على صفقة الاندماج، مع العلم أن الشركتين لن تصبحا شركة واحدة إلا بعد نفاذ صفقة الاندماج بشكل نهائي وذلك بعد انقضاء فترة اعتراض الدائنين التي ستبدأ بعد تاريخ نشر قرار الجمعية العامة غير العادية للشركة الأهلية بالموافقة على صفقة الاندماج.

حالات فسخ اتفاقية الاندماج وترتيبات التعويض ذات العلاقة

تم الاتفاق في اتفاقية الاندماج على تحديد رسوم إنهاء بمبلغ قدره (3,000,000) ثلاثة ملايين ريال سعودي، تمثل رسوم وتكاليف الاستشارات المالية والقانونية والإكتوارية وغيرها من المصاريف التي تكبدها كل من الشركتين لاستكمال صفقة الاندماج. يتم تسديد رسوم الإنهاء من قبل إحدى الشركتين للشركة الأخرى في أي من الحالات التالية:

1. في حال قرر مجلس إدارة أي من الشركتين عدم التوصية لمساهمي الشركة بالتصويت لصالح العرض، أو قرر سحب توصيته بهذا الخصوص أو تعديله بشكل جوهري عما هو محدد في مستند العرض وفي اتفاقية الاندماج.
2. في حال عدم القيام بالخطوات اللازمة في حدود سلطة كل من الشركتين، والتي تكون مناسبة أو مطلوبة لإنفاذ صفقة الاندماج في مهلة لا تتعدى 6 أشهر من تاريخ توقيع اتفاقية الاندماج بتاريخ 1441/10/12هـ (الموافق 2020/06/04م) والمتوقع ألا يتعدى تاريخ 1442/04/12هـ (الموافق 2020/11/27م)، عدا الخطوات التي يكون قد وافق مجلس إدارة إحدى الشركتين خطياً على عدم اتخاذها من قبل مجلس إدارة الشركة الأخرى.
3. في حال تبين أن إحدى الشركتين قد خرقت موجهها للاحية الإلتزام بعدم حث أو تشجيع أو مباشرة أو التماس أي مناقشات أو مفاوضات مع أي شركة أو طرف آخر فيما يتعلق بعملية اندماج أخرى أو صفقة مماثلة، وقد أدى ذلك على سحب أو إنهاء عرض شركة اتحاد الخليج.
4. في حال حدوث تغيير جوهري سلبي في أي من الشركتين (وهو أي ظرف أو حدث أو سلسلة ظروف أو أحداث ينتج عنها، انخفاض بنسبة 12.5% أو أكثر من إجمالي القيمة الدفترية) وعدم تمكن الشركتين من الاتفاق على المضي قدماً بالصفقة أو عدم تمكنهما من الاتفاق على معامل مبادلة جديد بعد التفاوض.
5. في حال قيام الشركة الأهلية بأي من الأعمال التالية مخالفة للفقرة (أ) من المادة (36) من لائحة الاندماج والاستحواذ، وذلك خلال فترة عرض شركة اتحاد الخليج ودون موافقة الجمعية العامة للمساهمين في الشركة الأهلية:

- إصدار أي أسهم مصرح بها غير مصدرة؛
- إصدار أو منح حقوق تتعلق بأي أسهم غير مصدرة؛
- إنشاء أو السماح بإنشاء أو إصدار أي أوراق مالية قابلة للتحويل إلى أسهم أو حقوق اكتتاب أسهم؛
- بيع أو التصرف أو الاندماج، أو الموافقة على بيع أو التصرف أو الاندماج، على أي أصول ذات قيمة تساوي 10% أو أكثر من صافي موجودات الشركة الأهلية وفقاً لآخر قوائم مالية مفحوصة، أو قوائم مالية سنوية مراجعة، أيهما أحدث، سواء عن طريق صفقة واحدة أو عدة صفقات؛
- شراء الشركة لأسهمها؛ أو
- إبرام عقود خارجة عن إطار النشاط العادي للشركة.



6. في حال عدم امتثال الشركة الأهلية بالتزامها تسديد ديونها الحالية أو تقديم ضمانات كافية للوفاء بالديون الأجلة تجاه أي من الدائنين الذي يعترضون على صفقة الاندماج خلال فترة الـ (30) يوم لاعتراض الدائنين المنصوص عليها في المادة (193) من نظام الشركات.
7. في حال ثبوت خرق أو عدة خروقات للضمانات المقدمة من قبل الشركتين والمبينة في إتفاقية الاندماج بناء على المعلومات التي تم الإفصاح عنها من قبل الشركتين في سياق الصفقة، شرط أن تكون قيمة الضرر أو التأثير المالي الناتج عن هذا الخرق أو الخروقات لا يقل عن 3,000,000 (ثلاثة مليون) ريال سعودي وشرط عدم تمكن الشركتين من الاتفاق على معامل مبادلة جديد للمضي قدما بالصفقة بعد التفاوض.

بعد الحصول على الموافقات النظامية اللازمة ذات العلاقة، ستقوم شركة اتحاد الخليج بإصدار ونشر تعميم المساهمين والذي سيكون موجه لمساهمي شركة اتحاد الخليج لغرض الموافقة على زيادة رأس المال لتنفيذ صفقة الاندماج، وسيضمن هذا التعميم جميع التفاصيل المتعلقة بصفقة الاندماج. كما ستقوم شركة اتحاد الخليج بإصدار ونشر مستند العرض والذي سيكون موجه لمساهمي الشركة الأهلية والذي سيتضمن العرض الرسمي المقدم من شركة اتحاد الخليج لمساهمي الشركة الأهلية. وستقوم الشركة الأهلية بإصدار ونشر تعميم مجلس إدارة الشركة الأهلية والذي سيكون موجه لمساهمي الشركة الأهلية والذي سيتضمن بشكل رئيسي رأي مجلس إدارة الشركة الأهلية بخصوص العرض المقدم وصفقة الاندماج.

ستضمن هذه المستندات المشار إليها أعلاه كافة المعلومات المتعلقة بصفقة الاندماج وسيتم نشرها في وقت لاحق بعد الحصول على الموافقات النظامية ذات العلاقة. وتجدر الإشارة إلى أنه يجب على مساهمي شركتي اتحاد الخليج والشركة الأهلية الاعتماد فقط على المعلومات الواردة في المستندات المشار إليها أعلاه عند اتخاذ قرارهم بشأن صفقة الاندماج في اجتماع الجمعية العامة غير العادية، وليس اعتماداً على أي مستند آخر أو ضمان من قبل أي شخص آخر.

كما تجدر الإشارة إلى أن هذا الإعلان يعد بمثابة إعلان عن نية مؤكدة لتقديم عرض من قبل شركة اتحاد الخليج لمساهمي الشركة الأهلية عملاً بالفقرة (هـ) من المادة (17) من لائحة الاندماج والاستحواذ الصادرة عن مجلس هيئة السوق المالية، وستقوم شركة اتحاد الخليج بنشر تعميم المساهمين ومستند العرض بعد الحصول على الموافقات النظامية المطلوبة والمشار إليها أعلاه.

إشعار مهم:

تجدر الإشارة إلى أنه لا يجوز اعتبار هذا الإعلان بمثابة طرح لأي أسهم على الجمهور بما في ذلك طرح للأسهم الجديدة لشركة اتحاد الخليج التي سيتم إصدارها لمساهمي الشركة الأهلية لغرض صفقة الاندماج. ولا يجوز اعتبار هذا الإعلان على أنه تعميم مساهمين أو مستند عرض.

التوقعات المتعلقة بالأرباح:

لا يجوز اعتبار أي من المعلومات الواردة في هذا الإعلان على أنها توقعات مستقبلية تتعلق بالأرباح، كما أنه لا يجب اعتبار هذا الإعلان على أنه تأكيد بأن ربحية السهم لكل من الشركتين ستكون مساوية أو ستزيد عن ربحية السهم في الفترات المالية السابقة.

التوقعات والإفادات المستقبلية:

إن هذا الإعلان والمعلومات الواردة فيه أو التصريحات المتعلقة بصفقة الاندماج وأي معلومات أخرى يتم نشرها من قبل شركة اتحاد الخليج قد تكون أو تعد "إفادات مستقبلية" وباستثناء الإفادات التي تكون مبنية على حقائق تاريخية، فإن جميع الإفادات الأخرى قد تعتبر إفادات مستقبلية، وتعتبر بالتالي معلومات محتملة بطبيعتها، وغير مبنية على حقائق تاريخية بل على افتراضات وتوقعات وتقييمات وأهداف وتقديرات وتنبؤات من الشركتين بشأن أحداث مستقبلية، وعليه، فهي عرضة للمخاطر والتقلبات، مما قد يؤدي إلى اختلاف النتائج أو الأداء أو الأحداث الفعلية بشكل كبير عما كان متوقعاً صراحة أو ضمناً في مثل هذه الإفادات المستقبلية. وتعلق الإفادات المستقبلية الواردة في هذا الإعلان بعدة أمور من ضمنها الأثر المتوقع لصفقة الاندماج على شركة اتحاد الخليج أو الشركة الدامجة.

كما يوجد عدد من العوامل التي قد تؤثر على العمليات المستقبلية لشركة اتحاد الخليج أو الشركة الدامجة والتي بدورها قد تؤدي إلى اختلاف النتائج والتطورات الفعلية بشكل كبير عما كان متوقعاً صراحة وضمناً في هذه الإفادات المستقبلية. وتتمثل هذه العوامل في قدرة الشركتين على استيفاء شروط

اتفاقية الاندماج (أو التنازل عنها، حيثما يكون ذلك مسموحاً)، بالإضافة إلى عوامل أخرى ومنها: الوضع الاقتصادي على الصعيدين العالمي والمحلي، وأسعار الأصول، والمخاطر المرتبطة بالسوق مثل التقلبات في أسعار الفائدة وأسعار صرف العملات، واتجاهات السوق، والمنافسة، والتغيير في الأنظمة والقوانين والتغيرات في سياسات وإجراءات الحكومات و/أو الجهات التنظيمية (بما في ذلك التغييرات المتعلقة بمتطلبات رأس المال والضرائب) والتغيرات المتعلقة بالاستقرار السياسي والاقتصادي، وتعطل العمليات التجارية بسبب أنشطة إعادة التنظيم، ومعدل الفائدة، والتضخم، والانكماش، وتقلبات العملة، وغير ذلك من أوجه عدم اليقين في عمليات الاستحواذ أو البيع أو العروض المستقبلية أو المخطط لها، وعدم قدرة الشركة الدامجة على الاستفادة فعلياً من منافع الاندماج المتوقعة عند تنفيذ عملية الاندماج (بما في ذلك عدم قدرة شركة اتحاد الخليج على دمج المحافظ التجارية والوثائق التأمينية للشركة الأصلية بنجاح عند تنفيذ الاندماج)، وتكبد الشركة بعد الاندماج لتكاليف و/أو تعرضه لتأخير بشكل غير متوقع (بما في ذلك تعطل أنظمة تقنية المعلومات والجريمة السيبرانية والاحتيال) أو الصعوبات المتعلقة بالاندماج عند تحقق عملية الاندماج. كما قد تؤثر عوامل أخرى غير معروفة أو لا يمكن التنبؤ بها على العمليات المستقبلية و/أو قد تتسبب في اختلاف النتائج الفعلية بشكل كبير عما كان متوقعاً في الإفادات المستقبلية، وينبغي بالتالي تفسير هذه الإفادات المستقبلية في ضوء هذه العوامل.

كما أن جميع الإفادات المستقبلية تنطبق فقط كما في تاريخ هذا الإعلان، كما لا تقدم شركة اتحاد الخليج أو أي من مدراءها أو موظفيها أو مستشاريها أي إقرار أو تأكيد أو تعهد أو ضمان بشأن حدوث أي من التوقعات الواردة فعلياً أو ضمناً في الإفادات المستقبلية، حيث تنطوي الإفادات المستقبلية على شكوك ومخاطر تتعلق بها. وقد تم تقديم جميع الإفادات المستقبلية الواردة في هذا الإعلان بتحفظ، حسبما هو مبين في البيانات التحذيرية الواردة أو المشار إليها في هذه الفقرة. ويجب على القارئ عدم الاعتماد بشكل كبير على الإفادات المستقبلية، ولا تعتبر شركة اتحاد الخليج خاضعة لأي التزام تخليها من أي نية أو التزام بتحديث أو مراجعة أي من الإفادات المستقبلية، سواء نتيجة معلومات جديدة أو أحداث مستقبلية أو غير ذلك، عدا ما هي ملزمة بتحديثه بناء على موجباتها القانونية أو النظامية.

للاستفسارات:

الاسم	الجهة	المنصب	هاتف العمل
أحمد ماجد أبو حليقة	اتحاد الخليج للتأمين التعاوني	مدير إدارة الإلتزام والرقابة النظامية	920029926 – (6181)
محمد اللوزي	مستشار مالي - بيت التمويل السعودي الكويتي	الرئيس التنفيذي للاستثمار	+966 11 484 5515
مازن الدندشلي	مستشار مالي - بيت التمويل السعودي الكويتي	رئيس – المصرفية الاستثمارية والملكية الخاصة	+966 11 484 5517

"لا تتحمل هيئة السوق المالية وشركة السوق السعودية (تداول) أي مسؤولية عن محتويات هذا الإفصاح، ولا تعطي أي تأكيدات تتعلق بدقة أو اكتماله، وتخليان نفسها صراحة من أي مسؤولية مهما كانت عن أي خسارة تنتج عما ورد في هذا الإفصاح أو عن الاعتماد على أي جزء منه، كما يحمل المصدر المسؤولية كاملة عن دقة المعلومات الواردة في الإفصاح، ويؤكد بأنه بعد اتخاذه للإجراءات اللازمة للتحري، وبناء على ما لديه من معلومات وحقائق – لا يعلم بوجود أي معلومات أو حقائق قد يتسبب إغفالها في جعل هذا الإفصاح مضللاً أو ناقصاً أو غير دقيق".